



Distr.  
GENERAL

E/1986/3/Add.6  
5 November 1986

Original : ARABIC



# الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف  
في العهد بشأن الحقوق التي تشملها  
المواد ١٠ الى ١٢، وفقا لقرار المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨ (د - ٦٠)

الأردن

[ ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ ]

GE.86-16649

المواد ١٠ - ١٢ من العهد

المادة ١٠ الحقوق الأسرية

(أ) القوانين والتنظيمات الرئيسية

- ١ - نظام رعاية الطفل رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ حول رعاية الطفل .
- ٢ - قانون الأحوال الشخصية رقم ٦١ الصادر في عام ١٩٧٦ .
- ٣ - نظام الخدمة المدنية لعام ١٩٦٠ .
- ٤ - قانون العمل الأردني رقم ٢١ لعام ١٩٦٠ المعدل بقانون رقم ٢ لعام ١٩٦٥ .
- ٥ - نظام تأهيل الأحداث رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧١ .

(ب) معلومات عن

١ - رعاية وتثقيف الأطفال القاصرين

تولي الدولة عناية للأسرة بالإضافة الى ما تضمنه قانون العمل انشاء بعض الوزارات مراكز الأمومة وحاليا يوجد في محافظة البلقاء ( مركزا للأمومة كما صدر نظام رعاية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ ليسانع رعاية الطفولة صحيا واجتماعيا وعقليا من سن الولادة وحتى سن الثامنة عشرة ، كما قامت دائرة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف في انشاء دور للحضانة النهارية .

٢ - حق المرأة في اختيار زوجها

أعطى قانون الأحوال الشخصية رقم ٦١ الصادر في عام ١٩٧٦ للمرأة الأردنية حالات كثيرة لابداء الرأي :

- حق المرأة في العدول عن الخطبة وذلك لمساواتها بالرجل في هذا المجال (م ٤) .
- هذا القانون يضمن عدم اكراه المرأة على الزواج ممن يكبرها سنا (م ٧) .
- حفظ القانون حق المرأة في طلب التفريق ضمن شروط معينة .

٣ - منح الأمهات حماية خاصة خلال فترة معقوله قبل الولادة وبعدها بموجب المادة ١٠٧ من نظام الخدمة المدنية تستحق الموظفة الحامل اجازة أمومة أقصاها شهرا واحدا براتب كامل مع العلاوات بناء على تقرير طبي مصدق من اللجنة الطبية المختصة .

أعطى قانون العمل الأردني للمرأة المستخدمة في موعسة الحق في أن تترك عملها خلال الأسابيع الثلاثة السابقة للتاريخ المتوقع للولادة والأسابيع الثلاثة التالية للوضع شريطة أن تكون المرأة قد عملت في الموعسة مدة لا تقل عن ١٨٠ يوما خلال الاثنى عشر شهرا السابقة للتاريخ المتوقع للولادة .

هذا وقد طلبت الحكومة الأردنية عام ١٩٧٧ المساعدة في صندوق هيئة الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بادمج خدمات تنظيم الأسرة في مراكز الرعاية والطفولة البالغ عددها ٧٥ مركزا، ١٢٧ مستشفى

ونسقت جهودها مع جمعية تنظيم الأسرة الأردنية وغيرها من الجمعيات التطوعية الأهلية العاملة في المجال الاجتماعي لتحسين وضع المرأة •

#### ٤ - حماية الأطفال والأشخاص القاصرين من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي

نصت المادة ٤٨ الفقرة ١ من قانون العمل الأردني على أنه لا يجوز السماح لأي ولد لم يتم الثالثة عشرة من عمره بالعمل في مؤسسة كما نصت الفقرة ٢ من نفس المادة على أنه لا يجوز السماح لأي ولد تم ١٣ سنة من عمره بالعمل في مؤسسة ما لم يكن قد حصل على شهادة من الطبيب المسؤول عن اصدار شهادات بأن صحته ملائمة لاستخدامه ونصت الفقرة ٣ من نفس المادة على انه لا يجوز استخدام أي ولد في مؤسسة أكثر من ست ساعات في اليوم •

وفي مجال رعاية الأحداث توجد في الأردن أكثر من مؤسسة علاجية هدفها حماية الأحداث وتوجيههم وتدريبهم مهنيا •

#### المادة ١١ تحسن مستوى المعيشة

يكفي للتدليل على ذلك بأهم المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة بنمو الناتج القومي المحلي في المملكة في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣ بالأسعار الجارية من ٢١٨ مليون دينار أردني الى ٤٨٧ ١ مليون دينار ونمو الناتج القومي الاجمالي في نفس الفترة من ٢٤١ مليون دينار الى ١ ٨٤٨ مليون دينار وما يعنيه هذا النمو من تحسن في المستوى المعيشي للفرد الأردني بنسبة بلغت ٢٢٤ في المائة خلال تلك الفترة بعد حذف عاملي التضخم والزيادة السكانية حيث بلغ متوسط الدخل السنوي للفرد سنة ١٩٨٣ ما قيمته ٦٣١ دينار •

#### المادة ١٢ من العهد حق الفرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية

يولي الأردن عناية خاصة في المحافظة على صحة مواطنيه وبسبب الجهود المتواصلة أصبح لكل ٩٠ مواطن سريراً واحداً ولكل ٨٦٧ مواطن طبيباً واحداً ولكل ١ ٧٦٨ مواطن ممرضة قانونية ولكل ٨ ٦٢٠ مواطن قابلة قانونية وذلك حسب احصائيات وزارة الصحة لعام ١٩٨٥ • ومن أهم مظاهر التقدم الصحي في الأردن انخفاض معدل وفيات الرضع من ٨٦ بالألف عام ١٩٧٢ الى ٦٩ بالألف عام ١٩٨٣ •

ومن أجل المحافظة على مستوى صحي لائق في الأردن تقوم وزارة الصحة الأردنية باتخاذ الخطوات الوقائية ضد ظهور الأمراض المعدية في الأردن فمثلاً حين ظهور مرض فقدان المناعة المكتسبة في عدة دول قامت وزارة الصحة باتخاذ الخطوات التالية لمنع انتشاره في الأردن •

التأكد من أن منع الأمصال والبلازما ومشتقات الدم المستوردة من الخارج خالية من فيروس الأيدز بفحصها مخبرياً قبل استيرادها من بلد المنشأ •

تشكيل لجنة دائمة سميت لجنة مرض برئاسة رئيس قسم المختبرات وبنك الدم والأمراض الباطنية ومندوبين عن كلية الطب في الجامعة الأردنية والخدمات الطبية الملكية •

متابعة كل ما يستجد من معلومات وحقائق علمية عن هذا المرض ونقلها للأطباء الفنيين

والمختصين •

وَحالياً يوجد في الأردن ٩٩ مركزاً صحياً و ٢٧٨ عيادة قروية و ٩٣ عيادة أمومة وطفولة و ١٨ مركزاً لمكافحة الأمراض الصدرية • ويوجد في الأردن نظام للتأمين الصحي أصبح ساري المفعول منذ سنة ١٩٦٦ ويستفيد من هذا النظام جميع موظفي ومستخدمي الدولة والمتقاعدين وأفراد أسرهم حيث تقوم العيادات والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة بتقديم الخدمات الصحية الشاملة لهم مجاناً أو بأجور رمزية •

ولا يزال الأردن يعاني من نقص واضح في أعداد الممرضات والقابلات القانونية فحوالي ٨٠ في المائة من الممرضات الأردنيات البالغ عددهن ٩٤٦ يعملن في ٣ مستشفيات المدينة الطيبة مستشفى الجامعة الأردنية ومستشفى البشير واستورد الأردن ما يقارب ثلث حاجاته من الممرضات من الخارج ( الفلبين ، الهند ، باكستان ) هذا بالإضافة الى النقص في عدد القابلات القانونيات فهناك قابلة واحدة لكل ٩٠٠٠ نسمة من السكان وقابلة واحدة لكل ٤٠٠ حالة ولادة تتم في الأردن •

-----